حل النزاع في مالي وفقا لاتفاقية خارطة طريق الجزائر 2015: نحو بناء سلام مستدام

Conflict résolution in Mali in accordance with the Algiers Road Map 2015: towards building sustainable peace

د. نبيل بويبية[1]
[1] أستاذ محاضر. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
بولسان جلال[2]
[2] باحث دكتوراه. جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة
البريد الالكتروني: { HYPERLINK "mailto:n.bouibia@univ-skikda.dz" }

تاريخ الاستلام: 2019/01/15 تاريخ القبول: 2019/04/28

ملخص:

تحاول هذه الدراسة من خلال مباحثها الثلاثة تغطية أربعة مواضيع أساسية بنيت عليها اتفاقية خارطة طريق الجزائر لسنة 2015 لحل النزاع وإرساء السلام في منطقة شمال مالي وتتمثل هذه المحاور في مبادئ وأسس حل النزاع، والمسائل السياسية والمؤسسية، ومسائل الدفاع والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية. حيث يتم تحليل المبادئ والالتزامات والأسس التي نصت عليها اتفاقية خارطة طريق الجزائر 2015، ومدى إعادة تنظيمها للأوضاع المتدهورة في شمال مالي، وكذلك محاولة معرفة الخطط والاستراتيجيات المتفق عليها من أجل التنمية والعدالة والقضايا الإنسانية. وكذلك النظر في القضايا الأمنية وتهيئة مناخ مناسب لإرساء الأمن وبناء السلام بتبني مشاريع تنموية في مختلف المجالات على المدى: القصير، المتوسط والطويل.

الكلمات المفتاحية: مالي، أزواد، بناء السلام، خارطة طريق الجزائر، النزاعات.

Abstract :

Through its three investigations, this paper attempts to cover four main themes underlying the Algiers Roadmap for the resolution of conflict and peace building in the Northern Mali region in 2015. These themes are the principles and foundations of conflict resolution, political and institutional issues, defense and security issues, social, economic and cultural development, as well as equity and humanitarian issues. In addition, the principles, commitments and basics of the Algiers Road Map 2015 are analyzed, as well as its contribution in reorganizing the deteriorating conditions in Northern Mali. In addition, the research aims at identifying agreed plans and strategies for development, justice and humanitarian issues. As well as to study the security issues and configure a suitable climate in order to build peace on the basis of short, medium- and long-term development projects in different domains

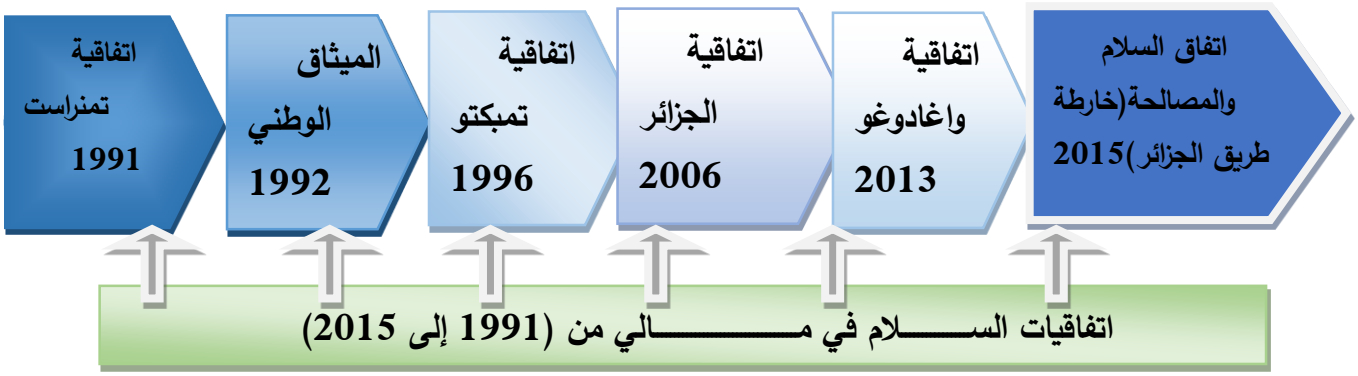
Keywords: Mali, Azouad, Peace building, Algeria Road Map, Conflicts

مقدمة:

يُعتبر النزاع في شمال مالي من بين النزاعات العنيفة التي شهِدَتْها القارة الإفريقية، حيث شكلت قضية التوارق وتمرّداتهم المتجددة في كل مرة منذ 1960 إلى غاية 2013 وإعلان انفصالهم عن الحكومة المالية محل أنظار الفواعل الإقليمية والدولية ككل، وتعتبر طريقة تعامل الحكومة المالية مع معاهدات السلام التي أفرزتها هذه التمرّدات، أحد الاسباب القوية للانتكاس في كل مرة نحو العنف، حيث تَعِدُ في كل مرة سكان الشمال بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات ثم لا تفي بوعودها، وكانت الجزائر قد ترأّست الوساطة في معظم اتفاقات السلام، ورغم اعتماد بعض الأطراف الخارجية خيار التدّخل العسكري لمحاولة حلّ وتسوية النزاع كالتدخل الفرنسي، إلاّ أن الجزائر قد عارضت هذه المقاربة وعملت على إدارة النزاع والسعي لتسويته بالطرق السلمية.

وقد تجسّد ذلك في جمع الأطراف المتنازعة على طاولة واحدة برعاية إقليمية ودولية وصولا إلى توقيع الاتفاق على خارطة طريق الجزائر2015، والتي تُعدّ من أبْرز اتفاقات السلام المبرمة بين الجماعات المسلّحة الأزوادية والحكومة المالية بهدف الوصول إلى تحقيق سلام شامل ودائم في مالي.

حيث أن مالي شهدت وما زالت إلى الآن في حالة من عدم الاستقرار واللاأمن نتيجة لانتهاك المعاهدات واتفاقيات السلام المبرمة منذ الاستقلال إلى غاية 2015، **(أنظر الشكل 01)** من طرف الجماعات المسلحة المنتشرة في تلك المناطق الشمالية تارة، ومن قبل الحكومة المركزية في باماكو تارة أخرى، هذا ما يزيد من تدهور الأوضاع الأمنية وعرقلة مشاريع التنمية، وذلك لإعادة بعث الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإرساء قواعد العدالة. وقد شهدت مالي أربعة ثورات للتوارق، مما أدى إلى ظهور خمسة اتفاقات سلام مختلفة.



الشكل رقم (01) إعداد الباحث

وتحاول هذه الدراسة من خلال مباحثها الثلاثة تغطية أربعة مواضيع أساسية بنيت عليها اتفاقية خارطة طريق الجزائر لسنة 2015 لحل النزاع وإرساء السلام في شمال مالي وتتمثل في مبادئ وأسس حل النزاع، والمسائل السياسية والمؤسسية، ومسائل الدفاع والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية. حيث يتم تحليل المبادئ والالتزامات والأسس التي نصت

عليها اتفاقية خارطة طريق الجزائر2015، ومدى إعادة تنظيمها للأوضاع المتدهورة في شمال مالي، وكذلك محاولة معرفة الخطط والاستراتيجيات المتفق عليها من أجل التنمية والعدالة والقضايا الإنسانية. وكذلك النظر في القضايا الأمنية وتهيئة مناخ مناسب لإرساء الأمن وبناء السلام بتبني مشاريع تنموية في مختلف المجالات على المدى: القصير، المتوسط والطويل.

المبحث الأول: المبادئ والالتزامات والأسس من أجل استدامة لحل النزاع

في هذا المبحث يتم تحليل ومعالجة مضمون الفصل الأول من خارطة طريق الجزائر الموقعة في الجزائر العاصمة، بين جمهورية مالي والحركات الأزوادية في 15 ماي 2015 واستُكملت في 20 جوان من نفس العام في باماكو، والمؤرخة قبل 8 أشهر بعد مفاوضات متعددة بدأت في 24 جويلية 2014، التي تقضي إلى التوصل إلى اتفاق من أجل سلام شمال ودائم، يضمن التوصل إلى حل النزاع، والقضاء على الأسباب الجذرية له، وبناء وحدة وطنية مؤسساتية تحترم التنوع الإثني فيها.

المطلب الأول: المبادئ والالتزامات من أجل إدارة النزاع

تندرج هذه المبادئ والالتزامات ضمن الفصل الأول من اتفاقية خارطة الطريق ويحمل في مُجمله 4 مواد حيث جاء فيها:[1]

في **المادتين (02-01)** أن الأطراف تؤكد، انطلاقا من روح خارطة الطريق، التعهد بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق بالكامل وبِنيّة حسنة بالاعتراف بمسؤوليتهما الرئيسية في هذا الصدد. والتزامها بالمبادئ التالية:

- احترام الوحدة الوطنية وسلامة أراضي دولة مالي وسيادتها، فضلا عن شكلها الجمهوري وطابعها العلماني.
- الاعتراف بالتنوع الثقافي واللغوي وتعزيزه وتعزيز مساهمة جميع عناصر الشعب المالي، ولا سيما النساء والشباب، في أعمال البناء الوطني.
- يتحمل الناس المسؤولية عن الإدارة الفعالة لأنفسهم من خلال نظام الحوكمة أي يأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم واحتياجاتهم المحددة.
- تعزيز التنمية المتوازنة لجميع مناطق مالي مع مراعاة إمكانيات كل منها.
- رفض العنف كوسيلة للتعبير السياسي واللجوء إلى الحوار والتشاور من أجل تسوية المنازعات.
- احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية والدينية.

[1] « Accord pour la paix et la réconciliation aux mali issues du processus d'alger », 20 juin 2015, Art.01-02 , p. 03.

- مكافحة الفساد والإفلات من العقاب.
- مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ومنه يتبيّن أن هذه الاتفاقية تساهم في تعزيز ثقة الأطراف المحلية، ويمكن أن تسهل تنفيذها. وبعد ثلاثة أشهر من الجمود والركود، حققت آخر اجتماعات لجنة مراقبة الاتفاق (CSA) تقدما كبيرا، خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني. ومع ذلك، من المهم توضيح المسؤوليات في توجيه اتفاق خارطة طريق الجزائر لتجنب العوائق المحتملة. الاتفاق هو في الواقع موضوع قراءات متناقضة. من ناحية معظم الحركات السياسية والعسكرية ووساطة أعضاء مثل الجزائر يجب أن تلعب دورا محوريا في تنفيذ هذا وتفسير هذه القضايا. في نظرهم، لجنة مراقبة الاتفاق هي الهيئة الوحيدة التي تجمع كل الأطراف الموقعة.[1]

كما يتبّن أن في كل من **المادة03 و04** مؤسسات الدولة المالية تعتمد التدابير التنظيمية أو التشريعية أو حتى الدستورية اللازمة، وذلك بالتشاور الوثيق مع الأطراف وبدعم من لجنة المتابعة (CSA) المنصوص عليها في هذا الاتفاق. كما تُنفّذ أحكام النطاق الوطني المنصوص عليها في هذا الاتفاق أساسا في المناطق الشمالية من مالي، دون الإخلال بالتدابير المحددة المتفق عليها في هذا الجزء من البلد. وتنطبق هذه الأحكام على مناطق أخرى من البلد[2].

ويتضح هنا حسب هاتين المادتين أنه يجب على دولة مالي أن تحافظ على سيادتها بالكامل وأن تتولى تنفيذ ما نصت عليه الاتفاقية، ويسند هذا الأمر إلى لجنة مراقبة الاتفاق التي يضمن لها الوسائل اللازمة لمراقبة الأطراف.

المطلب الثاني: أسس إدارة دائمة للنزاع

في هذا الإطار نصت المادة 5 في الفصل الثاني من الاتفاق على: أن الاتفاق يهدف إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام عادل ودائم في مالي، مما يسهم في الاستقرار الإقليمي، فضلا عن الأمن الدولي. ويكرس رسميا التسوية الدائمة للنزاع على الأسس التالية:

-تسمية "أزواد"

نصت الاتفاقية على أن اسم يغطي أزواد مظهرا اجتماعيا وثقافيا وتذكاريا وواقعا رمزيا يشترك فيه مختلف السكان في شمال مالي، ويشكلون مكونات للمجتمع الوطني. وينبغي أن يشكل الفهم المشترك

[1] « Mali : la paix venue d'en bas ? », International Crisis Group, Rapport Briefing Afrique, n°115 (Bruxelles, 14 décembre 2015), p. 13.
2 Loc.cit.

لهذه التسمية، أساس توافق الآراء الضروري، مع احترام الطابع الموحد للدولة المالية وسلامة أراضيها، وذلك بتحليل الأسباب الجذرية للنزاعات الدورية التي شهدتها مالي.[1]

-التدابير الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية

حسب الاتفاقية يتطلب البعد الاجتماعي – السياسي للأزمات الدورية التي تشهدها منطقة شمال مالي معاملة سياسية. وفي هذا الصدد، جري تنظيم مؤتمر وطني للوفود خلال الفترة الانتقالية، بدعم من لجنة الرصد وعلى أساس التمثيل العادل للأطراف، بغية إجراء مناقشة مستفيضة بين عناصر الأمة المالية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. حيث تحددت عناصر الحل الذي سيسمح لمالي بتجاوز محنتها المؤلمة، وتقدير مساهمة مختلف مكوناتها في هوية البلد، وتعزيز المصالحة الوطنية الحقيقية. والميثاق من أجل السلام والوحدة والمصالحة الوطنية، على أساس توافقي، من أجل السيطرة على ذاكرة الأزمة المالية وهويتها وأبعادها التاريخية وإغلاق وحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية[2].

-تدابير لضمان إدارة أفضل[3]

وبالإضافة إلى التدابير المشار إليها أعلاه، تتطلب التسوية النهائية للنزاع والحوكمة التي تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والتي تدور حولها في أعقاب العناصر التالية:

-إنشاء بنية مؤسسية تقوم على المجتمعات المحلية والأقاليم التي لها أجهزة تنتخب بالاقتراع العام ولصلاحيات واسعة النطاق.

-إدارة سكان المناطق المعنية لشؤونهم الخاصة على أساس مبدأ الإدارة الحرة.

-زيادة تمثيل السكان الشماليين في المؤسسات الوطنية.

-تعزيز سيادة القانون بجعل العدالة أقرب إلى الشعب.

-إنشاء نظام للدفاع والأمن يقوم على مبادئ التفرد والشمول والتمثيل.

-المشاركة النشطة والهادفة للسكان، ولا سيما سكان الشمال، في إدارة الأمن المحلي.

-إعادة الانتشار التدريجي للقوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تشكيلها في مالي.

-إنشاء منطقة تنمية في المناطق الشمالية، مع مجلس استشاري إقليمي وإستراتيجية إنمائية محددة تتكيف مع الواقع الاجتماعي، الثقافي والجغرافي، فضلا عن الظروف المناخية. وستمول هذه الإستراتيجية صندوق للتنمية المستدامة ستأتي موارده من المصادر العامة الوطنية والمساهمات الدولية.

[1] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., p. 04.
[2] Loc, cit.
[3] Ibid, p. 05.

وأخيرًا يجب التزام المجتمع الدولي بكفالة التنفيذ والاحترام الفعالين لأحكام هذا الاتفاق، فضلا عن دعم الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية من خلال الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي والتقني واللوجستي.

ومن خلال ما ذكر يمكن القول بأن الهدف البارز من هذه التدابير هو تحقيق الاستقرار في شمال البلاد. وقد ظلت المنطقة الشمالية لسنوات عديدة تخضع لأسس عدة وانتفاضات التوارق المتكرّرة منذ الستينيات. وكما لاحظ **بيزارد وشوركين (Pezard et Shurkin)**، أن الطرفان المتحاربان في النهاية تعهدا على الالتزام بأسس اتفاق خارطة طريق الجزائر. وأن سكان المنطقة الشمالية سيكونون ممثلين إلى حد ما في المؤسسات الحكومية، وإنه واجب على المنفذين الآن أن يلتزموا بالشروط المتفق عليها في هذا الاتفاق.[1]

المطلب الثالث: إعادة تنظيم إقليم شمال مالي وإنشاء إطار مؤسساتي

يحلل هذا المطلب **المادة 6** من الاتفاق اذ اتفق الطرفان على إنشاء هيكل مؤسسي يسمح للسكان الشماليين، في إطار المواطنة التشاركية الكاملة، بإدارة شؤونهم الخاصة، على أساس مبدأ الإدارة الحرة وضمان تمثيل أكبر لهم داخل المؤسسات الوطنية. ولهذا الغرض، وردت مجموعة من النقاط:[2]

أولاً: على الصعيد المحلي

–تتمتع المنطقة بمجلس إقليمي منتخب –جمعية منتخبة–، ينتخب بالاقتراع العام المباشر ويتمتع بنقل واسع جدا للسلطات والموارد ويتمتع بالصلاحيات القانونية والإدارية والمالية المناسبة.

–يتعين على السكان الماليين، ولاسيما في المناطق الشمالية، إدارة شؤونهم الخاصة في هذا السياق على أساس مبدأ الإدارة الحرة.

–ينتخب رئيس الجمعية بالاقتراع العام المباشر. وهو أيضا رئيس السلطة التنفيذية والإدارة في المنطقة.

–الدوائر والبلديات لها أجهزة تداولية (مجلس الدائرة ومجلس الأعيان) تنتخب بالاقتراع العام المباشر وتصدرها مكاتب لها وظيفة تنفيذية برأسها رئيس مجلس الدائرة ورئيس البلدية المنتخب.

–يحق لكل منطقة اعتماد الاسم الرسمي الذي تختاره في إطار الأحكام المتعلقة بالوضع القانوني للمناطق وتشغيلها.

[1] John Bosco Nizeimana, « The Malian Crisis: Multiple Actors with Diverse Interests and Values », Journal of Public Administration and Governance, Vol. 5, n^0. 3 (2015), p. 128.
[2] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit.,art.06. p. 5.

ثانيا: على الصعيد الوطني[1]

–إعادة تفعيل وتسريع عملية إنشاء مجلس النواب الثاني تحت اسم مجلس الشيوخ ومجلس الأمة أو أي تسمية أخرى ذات قيمة في طبيعتها ودورها، وجعلها مؤسسة لها مهامها و يعزز التكوين أهداف هذا الاتفاق.

– تحسين تمثيل السكان في الجمعية الوطنية عن طريق زيادة عدد الدوائر الانتخابية أو أي تدابير مناسبة أخرى.

– على المدى القصير، اتخاذ خطوات نحو فتح المجلس الأعلى للسلطات المحلية، ولاسيما لممثلي السلطات التقليدية والنساء والشباب.

– ضمان تمثيل أفضل لسكان شمال مالي في المؤسسات والخدمات العامة الكبيرة وهيئات وإدارات الجمهورية.

وقد وُضعت هذه الأسس لتنظيم شؤون الأقاليم الشمالية.

لكن لتجسيد وتنفيذ هذه المبادئ على المستوى المحلي والوطني، حسب **معهد البحوث المالي من أجل السلام** IMRAP * يجب أن يتم ذلك من خلال مبدئين هما:[2]

1– يجب أن يتم السلام محليا: تبدأ بالدعم المحلي بالتأكد من تحديد أولويات بناء السلام محليًا. إذا تم تضمين المجموعات والأشخاص المحليين في تعريف المشكلة، فقد يكونوا ملتزمين بدعم الحلول أيضًا. يعمل الدعم الفكري على أساس أنه إذا شعر الناس أن السلام ملك لهم، فمن الأرجح أن يتحملوا المسؤولية الشخصية لتجنب انهياره. وبهذه الطريقة، يصبح كل مواطن حارسًا للسلام ويصبح السلام مستدامًا.

2– التواصل مع جميع الأطراف في هذه العملية: وتندرج هذه العمليات التشاركية في صميم نهج ما بين السلام لبنائه. من خلال التواصل مع جميع الفئات المعنية في المجتمع في عملية الحوار وتحديد

---

[1] Ibid, p. 6.

* **معهد مالي من أجل من أجل السلام** IMRAP: هو اتحاد مالي أنشئ استجابة لأزمة 2012 والحاجة إلى إعادة بناء النسيج الاجتماعي. وهدفهم هو المساهمة في تجديد الرغبة المتناغمة في العيش سوية وتثبيت الحوار الشامل كآلية لمواجهة التحديات المشتركة للسلام وبناء سلام دائم واستعادة الثقة بين الماليين. على المدى البعيد. ولوج الموقع (2018/05/09)
https://issat.dcaf.ch/Share/People-and-Organisations/Organisations/L-Institut-Malien-de-Recherche-Action-pour-la-Paix

[2] **« Conflits : Mali »**, L'Institut malien de recherche-action pour la paix(IMARAP), accédé (09/05/2018) https://www.peaceinsight.org/fr/conflicts/mali/peacebuilding-organisations/interpeace-imrap/

الأولويات، يتم ترسيخ الجهات الفاعلة من كل مجموعة اجتماعية بشعور من المسؤولية عن عملية إعادة الإعمار والمصالحة. من خلال إتباع نهج شامل، فإنها تمكن المجتمعات من إيجاد حلول وسط وتطوير علاقات بنّاءة بين جميع قطاعات ومستويات المجتمع.

ومن خلال هذه المطالب الثلاثة يمكن الخروج بنتيجة مفادها أنه للحفاظ على استمرارية إدارة وحل النزاع يجب العمل على مباشرة المزيد من الاستثمارات، والتدفقات المالية إلى شمال مالي. ومع ذلك، يعتمد نجاح هذا التحديد على مستويات المساءلة والشفافية الموجودة في المؤسسات العامة وكذلك الخاصة. ومما له دلالة، أن مضمون هذه المواد من الاتفاق تهدف إلى تحقيق إدماج أكبر للسكان الأزواد في المؤسسات الوطنية. وللقيام بذلك، يضمن إطار السلام مقاعد أكثر انتخابا في الجمعية الوطنية للزعماء التقليديين في مجلس الشيوخ الجديد ويضمن التمثيل في المؤسسات الحكومية. ولكي يكون هذا فعالا، هناك حاجة لأن تكون لدى الحكومة مؤسسات قوية خالية من الفساد. كما يجب أن تتم عمليات الإصلاح بعناية لضمان تنفيذ أحكام خارطة طريق الجزائر 2015.

وهذا ما نص عليه بوضوح في **المادة07** إلى **المادة16** من الفصل الرابع والخامس والسادس من اتفاق خارطة طريق الجزائر.[1]

المبحث الثاني: الاتفاق على إستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية

يتطرق هذا المبحث إلى معظم الاستراتيجيات التنموية النوعية في شمال مالي، بتقديم مشاريع تهدف إلى النهوض بالأقاليم الشمالية الثلاثة (كيدال–تمبكتو–غاو)، ويتم بتطوير البنى التحتية بربط المدن بالطرقات لتسهيل التنقل والمواصلات، وإنشاء هياكل مؤسسية وقاعدية، لدمج المواطنين وتحميل مسؤوليتهم بضرورة تنمية المناطق الشمالية. ونشر قيم العدالة والمصالحة واحترام حقوق الانسان.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية النوعية في شمال مالي

حيث يمثل الفصل الثاني عشر**(12) بمواده السبعة (7)** من **(المادة31 لغاية المادة37)** مضمون خطوات مباشرة لرسم الإستراتيجية النوعية لتنمية شمال مالي حيث تنص **المادتين 31 و32** من الاتفاق بأنه يجب على الطرفان الاتفاق على ضرورة أن تعيد الدولة تركيز رؤيتها على التنمية المحلية لصالح زيادة تمكين السلطات المحلية من صياغة استراتيجياتها الإنمائية في إطار تضامن قائم على المشاركة ومتكيف مع الحقائق الاجتماعية، الثقافية والجغرافية المحلية، وضمان الشفافية والمساءلة على جميع المستويات.

كما نص الاتفاق على أنه يجوز لمنطقتين أو أكثر، بموجب الشروط التي يحددها القانون، أن تنشئ هيئات ملائمة لتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية على نحو أفضل، في حدود صلاحياتها المنصوص

[1] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., art. 06-16, pp. 6-8.

عليها في هذا الاتفاق. كما تضمنت **المادة 33:** إنشاء هيئة لتنمية الأقاليم الشمالية، مع مجلس استشاري أقاليمي مؤلف من ممثلين عن الجمعيات الإقليمية المعنية ومسؤول حصرا عن تنسيق الجهود وتجميع الموارد بغية التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية والمسائل الأخرى ذات الصلة[1].

وتقر الأحكام المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في هذه المواد من اتفاق خارطة طريق الجزائر بضرورة تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الشمال والسماح للمجتمعات المحلية بملكية أكبر للتنمية الخاصة بها. والقصد من ذلك هو تمكين المجتمعات المحلية من صياغة استراتيجياتها التنموية الخاصة بها والقيام بتنفيذها، وبالتالي ضمان مراعاة منظور الشمال بشكل كافٍ.

وقد قامت الاتفاقية بإبراز مجموعة متنوعة من المجالات مثل الخدمات الاجتماعية الأساسية وسلامة الأغذية والبنية التحتية والعمالة في الاتفاق، والهياكل الإدارية الجديدة، بهدف تسهيل زيادة مشاركة المجتمعات الشمالية ورفع مستويات التنمية في الشمال إلى تلك الموجودة في بقية البلاد، كما هو مبين في المواد المذكورة أعلاه.[2]

وكما ورد أيضًا في **المادة (من 34 إلى غاية 37)** فإنّ هذه المنطقة –شمال مالي– وضعت إستراتيجية إنمائية محددة بالاشتراك بين الأطراف بدعم من الشركاء الدوليين وتمويلها ولاسيما من خلال صندوق للتنمية المستدامة. بهدف جعل التوازن بين المنطقة الشمالية وبقية البلاد، في فترة محددة لا تتجاوز 10 أو 15 سنة. والعمل على إنشاء بعثة تقييم للأوضاع في الشمال، بالحد من الفقر ودفع عجلة التنمية في هذه المنطقة، وذلك بالتشاور مع الحكومة ومختلف الفواعل الرسمية والغير رسمية كالمنظمات الإقليمية والدولية (الايكواس والاتحاد الأوروبي). و الدعوة إلى عقد مؤتمر في غضون شهرين بعد وضع إستراتيجية التنمية النوعية.[3]

وعلى إثْرِهِ فقد تم عقد مؤتمر دولي للانتعاش الاقتصادي والتنمية في مالي في باريس في 22 أكتوبر 2015، ويُعتبَرُ أحد الإنجازات الرئيسية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الشمالية لمالي. وقام المؤتمر بتعبئة **3.2 مليار يورو** لدعم مالي، وتوفير قاعدة للإصلاح الاجتماعي للبلاد، مع ايلاء اهتمام خاص للشمال.[4]

المطلب الثاني: التعبئة من أجل تنمية المناطق الشمالية

في هذا الصدد، وافق الطرفان على تنفيذ جميع التدابير القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل الواردة في **الملحق(3)** من اتفاقية خارطة طريق الجزائر، المتعلق بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية.

---

[1] Ibid, art.31-33. P. 10.
[2] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, **« peace in Mali ? An analysis of the 2015 Algiers agreement and its implementation »**, Ministry of Defence, project, no[0]. A16104 (Swedish : Novembre, 2016), p. 29.
[3] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., art. 34-37, pp. 10,11.
[4] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 30.

حيث ستقدم الحكومة من الدورات الأولى إلى لجنة متابعة الاتفاق وثيقة تحدد التزاماتها في هذا المجال، والموارد المحددة التي تخطط لحشدها والجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها ولاسيما فيما يتعلق بالمجالات التالية:[1]

الخدمات الاجتماعية الأساسية، تنمية الموارد البشرية، الأمن الغذائي، التنمية الريفية (الزراعة والثروة الحيوانية والأنشطة الرعوية)، هيكلة البنى التحتية، بهدف فتح المناطق الشمالية، إعادة إدماج وتأهيل العائدين والمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة، ونشر التعليم والثقافة.

ويتّضح من خلال هذه التدابير أن اتفاق السلام هذا يسعى إلى تهيئة أرضية مناسبة لبعث الاقتصاد من جديد في المناطق الشمالية، وذلك بإعطاء إدارة التسيير والتصرف في أيدي المواطنين الشماليين، وتحميلهم المسؤولية الكاملة في ضرورة تنمية هذه المناطق لكن يكون ضمن هيكل مؤسساتي قانوني ليسهل معالجة الأوضاع والشؤون الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق، ومحاولة السعي لبعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عن طريق تمرير مختلف المشاريع الواعدة من طرف الحكومة المالية وبعض المنظمات والدول الإقليمية والدولية.

كما تنص **المادة39** على أن يتفق الطرفان فيما يتعلق بمجالي التعليم والثقافة على اتخاذ التدابير تضمن[2] تكييف المناهج الدراسية مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمناطق، تعزيز اللغات والكتابات المحلية، تعزيز نظام التعليم الابتدائي والثانوي مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير التعليم للجميع، إنشاء مؤسسات للتعليم العالي، إنشاء مراكز ثقافية ومتاحف إقليمية، تعزيز ثقافات هذه المناطق على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

فعلى الرغم من استمرار هشاشة الحالة الأمنية، شهدت مالي نموا مستقرا بمعدل **5%** في ناتجها المحلي الإجمالي عام 2017، وهو ما يتوقع أن يستمر إلى 2018. ومع ذلك، واجهت الحكومة ضغوطا متعلقة بالميزانية بسبب تدهور الحالة الأمنية في شمال البلاد ووسطها، مما أسفر عن زيادات غير متوقعة في النفقات الدفاعية على حساب البرامج الاجتماعية. ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي أكتوبر 2015 في باريس، دفعت الحكومة ما يربو على 1.1 مليون دولار إلى المناطق الشمالية من خلال خطة الطوارئ وإعادة الإعمار من أجل تنفيذ الاتفاق.[3] وهذا يصُبّ في معنى ما نصت عليه **(المواد40، 41، 42، 43). من خارطة طريق الجزائر2015 .**

ووضعت الحكومة، بدعم من البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة اللمسات الأخيرة على خارطة الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال أربعة محاور: التحول الهيكلي للاقتصاد والحد من

[1] « Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger », Op.cit., art. 39, p. 11.
[2] Ibid, p. 12.
[3] أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 1105 (26 ديسمبر 2017)، ص. 11.

أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقرة، وبناء القدرة على الصمود والاستدامة البيئية، وتعزيز الحكم الراشد والأمن. مع ضمان معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال الاستثمار في هذه المجالات لكي يتسنى إرساء الأساس للسلام والاستقرار. وخلال هذه الفترة أقرّت البعثة 18 مشروعا سريع الأثر بقيمة 694337 دولارا. وأدت هذه المشاريع إلى تحسين الوصول إلى مياه الشرب وخدمات الرعاية الصحية، وخلق الفرص الاقتصادية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، ودعم السلطات الإقليمية والمحلية في مناطق **غاو** و**مويتي** و**تمبكتو**. وفيما يتصل بالحفاظ على التراث الثقافي، واصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والبعثة التوعية بحماية التراث الثقافي وجهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية من خلال أنشطة الدعوة وبناء القدرات للموظفين المدنيين والأفراد العسكريين.[1]

المطلب الثالث: المصالحة والعدالة والقضايا الإنسانية

جاء في **المادة 46 من اتفاق خارطة الطريق 2015** بأن يلتزم الطرفان بتعزيز المصالحة الحقيقية استنادا لعدة عناصر تمثلت في صياغة ميثاق وطني للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية، وإنشاء آليات للعدالة الانتقالية، ولاسيما من خلال تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة. وتكوين لجنان لمكافحة الفساد والجريمة المالية، والتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم الجنسية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء مالي، بعدم وجود عفو لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتوطيد السلطة القضائية لضمان سيادة القانون في جميع أنحاء البلد. وأيضًا وضع إصلاحات رئيسية فيما يخص العدالة وتدريب الفاعلين والمساعدين لها.[2]

وفي هذا الصدد يؤكد وزير المصالحة في حكومة { HYPERLINK "http://www.aljazeera.net/home/getpage/12835b50-a872-4466-b351-a0204482c134/b03b8f31-1b05-4172-9ace-aaa8f360568c" \t "_self"} **الذهبي ولد سيدي محمد**، أن بلاده تسير بخطى واثقة نحو المصالحة والاستقرار، حيث "توقفت الاشتباكات بين الجيش والحركات المسلحة، ولم تسجل أي صدامات" مسلحة منذ سنة، وعادت الحياة إلى المدن التي كانت مهجورة. ويرى **ولد سيدي محمد** أن الجانب الحكومي سعى منذ البداية إلى تسريع تطبيق بنود اتفاق السلام القابلة للتنفيذ دون الحاجة لإجراءات تشريعية أو تعديلات دستورية، لكن بعض الحركات لم تستجب حتى الآن لذلك. كما صرّح المسؤول المالي على تأثير الوضع في { HYPERLINK "http://www.aljazeera.net/home/getpage/12835b50-a872-4466-b351-a0204482c134/2a21921f-8ac3-4e09-a3e9-38f49f3226f2" \t "_self"} على بلاده وعلى منطقة { HYPERLINK

[1] المرجع نفسه، ص. 12.

[2] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., art. 46, p. 13.

"http://www.aljazeera.net/home/getpage/37c0a303-0881-4323-898f-4d28bb5b7cd8/5fad96c2-aea0-44c8-9c37-13eb34362cb7" \t "_self" **}** باتجاه إشاعة مناخ من عدم الاستقرار، بعد أن أصبحت ليبيا ملاذا لشبكات السلاح والتنظيمات الإرهابية على حد تعبيره. كما تحَدّث عن النتائج بعد عام من عقد الاتفاق حيث توقف الاشتباكات بين الجيش والحركات المسلحة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ولجان مسؤولة على متابعة تنفيذ بنود الاتفاق ولجان العدالة التي ستتولى التحقيق في جرائم القتل والنهب التي حصلت مدى سنوات من النزاع.[1]

وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في أكتوبر 2017 ناقشت الحركات الموقعة جملة أمور منها إيجاد تسوية سياسية للنزاعات القبلية الجارية، والإفراج عن المحتجزين والتعرف على هوية المفقودين، والأسباب الجذرية للنزاع والنتائج المترتبة عنه. ووافقت أيضا على أن يفصل القضاة التقليديون في الجرائم التي ارتكبتها الجماعات الموقعة منذ عام 2017، بدلا من نظام العدالة الرسمي، وقام ممثلي الخاص، بالتعاون مع حكومة الجزائر، بتكثيف مساعيها الحميدة مع قيادات الحركات من أجل تيسير إقامة حوار معها ومساعدتها في تذليل العقبات. وأكد أيضا الدور الأساسي للجنة التحقيق الدولية في معالجة القضايا ذات الصلة بالعدالة. وفي 11 أكتوبر، وضعت الحركات خارطة طريق لتنفيذ الالتزامات. وأنشأت كذلك لجان مصالحة لزيارة المناطق الشمالية لنشر مضمون الاتفاق الذي تم التوصل إليه في **النفيس***، و في 21 أكتوبر اجتمعت لجنة متابعة الاتفاق مع وفد مجلس الأمن الذي يقوم بزيارة مالي، وفي الملاحظات التي قدمها وزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين إلى المجلس، أفاد بأن تنفيذ اتفاق السلام قد وضع على المسار الصحيح. وبيّنت الحركات الموقعة على الاتفاق من جانبها أن الحكومة تتخذ إجراءات أحادية الجانب، كان منها على الأخص إصدار قوانين المجتمعات الإقليمية في 2 أكتوبر دون إجراء ما يكفي من المشاورات مع الجماعات المسلحة الموقعة. ورحّب رئيس المجلس بقيام الحركات الموقعة على الاتفاق بوقف الأعمال العدائية، ولكنه أعرب عن القلق البالغ إزاء التأخر في تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق.[2]

---

[1] الذهبي ولد سيدي محمد، "**وزير المصالحة المالي: اتفاق السلام إنجاز حقق الكثير**"، الجزيرة نت (2016/05/30). ولوج الموقع (2018/05/09)
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/

* **النفيس:** هي بلدية في دولة مالي، تقع في دائرة كيدال. وحدثت فيها أول معركة في حرب مالي في 17 ماي 2013، تعرضت للهجوم من قبل الحركة العربية الأزوادية(MAA) على الحركة الوطنية لتحرير أزواد(MNLA) التي كانت تسيطر عليها.

[2] أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، مرجع سابق، ص. 02.

وفيما يخص القضايا الإنسانية فقد نصت المادة 47 من خارطة الطريق على تعهد الطرفان بتهيئة الظروف اللازمة لتسهيل ذلك والعودة المبكرة إلى الوطن وإعادة جميع الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم، وإقامة آليات للرعاية، وفقا للصكوك الأفريقية والدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 ومشاكل اللاجئين في أفريقيا، واتفاقية عام 2009 (اتفاقية كمبالا) بشأن حماية ومساعدة المشردين داخليا في إفريقيا.

حيث عقب توقيع اتفاق السلام في20 جوان 2015، شرعت البعثة المتكاملة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في ثمانية مشاريع للحد من العنف المجتمعي في غاو، وكيدال وتمبكتو، من أجل التخفيف من الأخطار المحتملة لتجنيد الجماعات الإجرامية والمسلحة للسكان المدنيين.[1] كما اتضح أن إمكانية وصول المساعدات الإنسانية لا تزال تمثل تحديا وتؤثر على تقديم المساعدة، لا سيما في منطقتي غاو وتمبكتو، حيث تم تقييد تحركات العاملين في المجال الإنساني، والبضائع. وللتخفيف من تلك المخاطر، اعتمدت الجهات الفاعلة الإنسانية على النقل الجوي لدعم عملياته، واضطلعت بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي(MINUSMA) بدور أساسي في كفالة أمن المهابط الثانوية للطائرات التي يستخدمها العاملون في المجال الإنساني. كما شكل سوء أحوال الطرق خلال موسم الأمطار وتعطل مهابط الطائرات في **كيدال** و **ميناكا** عائقا في وجه إيصال المساعدات الإنسانية.[2]

وقد باشرت جهود الحكومة المالية عملها مع مساعدة الدول الإقليمية والمنظمات الدولية في تحسين الظروف المعيشية في مالي وخصوصا في الأقاليم الشمالية، حيث استقبلت العديد من المساعدات الغذائية للأطفال والنساء للوقاية من سوء التغذية، وكذا عملت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم دعم للثروة الحيوانية وذلك لإعادة إحياء الثروة الزراعية في الشمال، مع تقديم أدوية حيوانية ولقاحات للقضاء على الأوبئة الفتّاكة وهذا ما جعل عدد النازحين يتراجع في مدة قصيرة.

وبعد مرور على اتفاق خارطة طريق الجزائر أكثر من عام لا يزال هناك استمرار لانعدام الأمن والغياب المتكرر للأمن الغذائي والفقر، وعدم كفاية للخدمات الاجتماعية الأساسية يقابله حضور محدود لسلطات الدولية، حيث عادت الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق إلى الاشتباكات، كل هذا زاد من حدة تدهور الأوضاع الإنسانية خاصة في كل من منطقتي **تمبكتو** و**موبتي**. لكن في المقابل لازالت الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تقع ضحية لأنشطة إجرامية من سرقة للمعدات

[1] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم:732 (2015/09/22)، ص. 9.

[2] المرجع نفسه، ص. 15.

خاصة في الشمال, وقد وقعت حوالي 29 حادثة أمنية حتى ديسمبر 2016 و راح ضحيتها جهات فاعلة في تقديم المساعدة الإنسانية، وهذا ينافي **المادة 49** من الاتفاقية.[1]

وفي الثلاثي الثالث من عام 2017 ظل تمويل الأنشطة الإنسانية غير كافي لتلبية الاحتياجات الراهنة وتقديم المساعدة لإنقاذ حياة أكثر من 1.36 مليون شخص. وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية في وسط وشمال مالي وتفاقم الحلة الإنسانية أعلنت على إثرها سبع منظمات غير حكومية دولية توقيف أنشطتها في **ميناكا**.[2]

المبحث الثالث: قضايا الدفاع والأمن

وفيه يتم البحث في آلية إعادة نشر وتنظيم القوات المسلحة الأمنية في شمال مالي وإصلاح قطاع الدفاع والأمن وذلك حسب ما نص عليه اتفاق السلام لـ2015، مع محاولة تقييم التدابير والمشاريع الموجهة لمنطقة شمال مالي على المدى القصير، المتوسط والطويل.

المطلب الأول: إعادة نشر وتنظيم الْقوات المسلحة والأمنية في شمال مالي

من باب الحالة غير المستقرة التي وصلت إليها دولة مالي في السنوات الأخيرة، وهشاشة الدولة تخضع قضايا الدفاع والأمن لمبادئ تمثيل سكان مالي في القوات المسلحة وأمنهم بصورة مجدية، ووحدة القوات المسلحة والأمن في مالي، بالإضافة إلى التقدم في إعادة نشر القوات المسلحة وقوات الأمن المعاد تكوينها في مالي. وهذا ما نصت عليه **المادة 17** من اتفاق السلام.

كما تهدف عملية تجميع المقاتلين إلى تحديد المقاتلين المؤهلين للاندماج أو برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتجري هذه العملية وفقا للمعايير والممارسات المهنية المعمول بها بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي(MINUSMA). كذلك وافق الطرفان على إنشاء لجنة وطنية من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك ممثلو الحكومة وحركات التوقيع. حيث يجري إدماج المقاتلين في هيئات الدولة داخل القوات المسلحة والأمن، أو في الحياة المدنية. وهذا ما جاء في **(المادة 18،19،20)**[3] من اتفاق السلام.

وعلى الرغم من هذا بقي تنفيذ أحكام اتفاق السلام الخاصة بالدفاع والأمن رهين عدم الاستقرار وانعدام الأمن، وذلك ناتج عن الهجمات التي شنّتها الجماعات المسلحة في المناطق الشمالية على القوات المالية. هذا ما أدى إلى عرقلة عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تنفيذ مهام التجميع وتنظيم الشؤون في تلك المناطق.

---

[1] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم:1137 (2016/12/30)، ص. 14.

[2] أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، مرجع سابق، ص. 10.

[3] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., art. 18-20, pp, 8-9.

وفي هذا الشأن وبما أنه لم يبدأ بعد إعادة تشكيل قوات الأمن، فقد تم تعليق إعادة نشر قوات الأمن. وبدلاً من ذلك، ركزت الجهود في هذا المجال على إنشاء آلية التنسيق التشغيلي (OCM) والدوريات المشتركة. وتلعب الدوريات المشتركة دوراً هاماً في عملية السلام لأنها تهدف إلى توفير الأمن في الشمال، بما في ذلك حماية السلطات المؤقتة.[1]

ومع نزع السلاح والتسريح وإعادة النشر الإدماج للجماعات المسلحة الشمالية بفعالية بما في ذلك دمج أعداد غير محددة من المقاتلين في قوات الأمن الوطنية. وبالمثل، يتوقف نجاح نزع السلاح على الثقة المتبادلة أساسا لأن نزع السلاح يؤدي إلى مستويات عالية من انعدام الثقة. هناك حاجة إلى الثقة المتبادلة لقيادة تنفيذ اتفاق السلام الموقع.[2]

ووفقاً لهذا الاتفاق سيتم إنشاء منظمة **التنسيق التشغيلي** OCM والدوريات المشتركة في غضون 60 يوماً من التوقيع. لكن لم يتم الوفاء بهذا الموعد النهائي. وفي إنجاز كبير، حددت خريطة طريق جوان 2015 جدول أعمال لإنشاء **منظمة(OMC)** والدوريات المشتركة بحلول منتصف أوت 2015. وقدم كل طرف أسماء 200 جندي (أي مجموع 600 جندي) للمشاركة في الدوريات في غاو Gao، حيث قامت الحكومة بشراءالمركبات للقيام بذلك. بيد أن تجدد القتال بين الجماعات المسلحة أدى إلى تأجيل الدوريات المشتركة. وقد اتفق الطرفان على بدء الدوريات في أقرب وقت ممكن، لا سيما وأنهما ضروريان لتأسيس الأمن المطلوب لتشغيل السلطات المؤقتة.[3]

وقد واصلت البعثة المتكاملة في تشييد خمسة مواقع جديدة للتجميع في أفريل 2016 في كل من غاو وتمبكتو وكيدال، وحتى 20 ماي أكملت البعثة تشييد المواقع الثلاثة الأولى في **ليكراكار** في تمبكتو. وقد أُحرز تقدم في إنشاء آلية التنسيق التشغيلي المسؤولة عن تنسيق الدوريات المختلطة وحماية مواقع التجميع، مع وضع الصيغة النهائية لمفهوم عملياتها، وإنشاء مقرها في غاو.

وفي 8 أفريل سلمت الحكومة إلى الآلية 42 مركبة لبدء الدوريات المختلطة، كما تمت الموافقة على أربعة مشاريع لتزويد مقرها بالتجهيزات اللازمة، وذلك من خلال الصندوق الإستئماني لدعم السلام والأمن في مالي. وفي نهاية أفريل، قدم كل من تنسيقية حركات أزواد والائتلاف قوائم بأفرادها الذين سينضمون إلى الدوريات المختلطة في غاو.[4]

---

[1] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 25.

[2] Richard Reeve, **« Five strategic failures of the French intervention in Mali »,** The Broker Connecting worldsof knowledge, (Netherlands, 03 march 2015). Accessed (11/05/2018) http://www.thebrokeronline.eu/Blogs/Sahel-Watch-a-living-analysis-of-the-conflict-in-Mali/Five-strategic-failures-of-the-French-intervention-in-Mali

[3] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 25.

[4] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم : 498 (2016/05/31)، ص. 4.

وهكذا ظلت إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في المناطق الشمالية متوقفة على قدرتها على الحصول على المعدات وتلقي التدريب. ووضعت البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية خطة مشتركة، تماشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، من أجل الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوات المسلحة المالية في مجالات التدريب، واللوجستيات، والاستخبارات، وتنسيق العمليات. وعلاوة على ذلك، ولدعم إعادة نشر شرطة مالي ودَرَكِها وحَرَسِها الوطني في الشمال، قام عنصر الشرطة التابع للبعثة المتكاملة بتعزيز موقعه في وسط وشمال مالي عن طريق نشر وحدة شرطة مشكَّلة في غاو، و25 شرطياً إضافياً من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات في أنسونغو(منطقة غاو)، ودوينتزا (منطقة موبتي)، وغوندام (منطقة تمبكتو) و ميناكا.[1]

وهكذا عملت الأطراف المالية بتحقيق التقدم فيما يتعلق بالتدابير الأمنية والتعجيل في تفعيل آلية تنسيق العمليات بدمج عدد كبير من المقاتلين وتقديم الدعم وذلك بتوفير مختلف المعدات العسكرية من مركبات وغيرها وذلك وفق لاجتماع 25 و26 جويلية 2016. وفي 20 سبتمبر من العام أعلنت تنسيقية حركات أزواد بضم 200 مقاتل إلى الدوريات المختلطة وذلك لعمل آلية تنسيق العمليات بشكل عادي وتوفير الأمن لنشاط البعثة المتكاملة.

المطلب الثاني: إصلاح قطاع الدفاع والأمن

عملت مختلف الجهات في مالي على إصلاح قطاع الدفاع والأمن، بمختلف الأدوات وتبني مختلف الاستراتيجيات التي من شأنها تفعيل مؤسسات الأمن والدفاع، وذلك لإرجاع حالة الاستقرار إلى المدن الشمالية، والعمل على إعادة اعمار المؤسسات القضائية، وبناء السجون واسترجاع مخازن الأسلحة، وجعلها في يد الشرطة والدرك في تلك المناطق.

وكما جاء في اتفاقية خارطة الطريق أن في الـ 90 يومًا التالية لتوقيع الاتفاقية، سيقوم **المجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني (SSR)** بإجراء تقييم مفصل لنظام الدفاع والأمن، بدعم من الشركاء، بما في ذلك استشارة السكان، من أجل تحديد محاور الإصلاح ذات الأولوية للقطاع. وسيُحدد كذلك مسؤوليات ومهام مختلف الجهات الفاعلة في قطاع الأمن، مع مراعاة تنوع المناطق الجغرافية وفقا لأهداف كحماية السكان، العدالة، السجن وإنفاذ الأحكام القضائية، وإدارة المؤسسات الأمنية، وغيرها. والعمل على تعزيز الرقابة على القوات المسلحة وذلك على المستويين المحلي والوطني، واحترام سيادة القانون.[2]

[1] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم : 819 (2016/09/29)، ص. 6.
[2] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., Annexe02, pp. 23,24.

وحسب الأمم المتحدة فقد "بدأت البعثة نشاطها في مساعدة قوات الدفاع والأمن المالية في مجال بناء القدرات. وواصل ضباط الشرطة التابعون لها تقديم المساعدة التقنية إلى وحدة متخصصة تابعة لجهاز الشرطة والدرك الوطني تُعنى بالتحقيق في هجوم 20 نوفمبر 2015، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قدمت البعثة الدعم إلى السلطات المالية في تفعيل بعض الوحدة القضائية.... واعتمدت السلطات المالية ثلاثة مراسيم لتعيين شخصيات في المناصب القضائية الرئيسية في جميع مناطق مالي، وكذلك العمل على إدارة الأسلحة والذخائر والتخفيف من أخطارها".[1]

وفي صميم ما ذُكر فإنه تم إحراز بعض التقدم نحو إصلاح قطاع الأمن، بعد أشهر من تنفيذ أحكام الاتفاقية، مثل بناء القدرات للبرلمان كآلية للإشراف ومجموعات المجتمع المدني في أدوارهم "ككيانات مراقبة" لقطاع الأمن. وفي ماي 2016، تم **تأسيس مجلس وطني لإصلاح القطاع الأمني (SSR)**، يهدف إلى تمثيل جميع الموقعين. وعلى غرار ما فعلته لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإنه لا يزال موجوداً أساساً على الورق، حيث لم يتم بعد تقديم الترشيحات للمجلس.[2]

ووفقاً لتقرير للأمم المتحدة الصادر في ماي 2016، "فإن هذا **المجلس الوطني لإصلاح القطاع الأمني (SSR)** له أهمية حاسمة في تنفيذ أحكام التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة تشكيل قوات الأمن والشرطة الإقليمية واللجان الاستشارية المحلية المعنية بالأمن".[3] عقدت الحكومة ورشة عمل بدعم من البعثة في مارس 2016 لمناقشة دور الجمعية الوطنية، ووضع خطة إستراتيجية كل ثلاث سنوات للفترة 2016– 2019. كما تم تدريب القضاة والموظفين في نظام السجون.[4]

كما أن هناك حاجة لإصلاح المؤسسات القائمة لجعلها أكثر تمثيلاً للمجتمع المالي. هذا أمر مهم لأنه يساعد على خلق بيئة ملائمة لجميع الماليين. يجب أن يكون الناس في المحافظة على ثقة في حكومتهم وأنظمتهم الأمنية، ولتحقيق ذلك يجب أن تكون هناك مبادرات موثوقة لبناء السلام وعمليات إصلاح القطاع الأمني داخل البلاد.[5]

كما يبدو أن القضايا المتعلقة بإصلاح **النظام الأمني (SSR)** قد جُعلت في آخر الحسابات، في حين أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدوريات المشتركة أعطيت الأولوية على أمل خلق

---

[1] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: S/2016/340 (2016/03/28)، ص.09.

[2] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 25.

[3] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، تقرير رقم: 498، مرجع سابق، ص.04.

[4] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 26.

[5] John Bosco Nizeimana, Op.cit., p. 130.

الأمن الفوري. وتحمل عملية إصلاح النظام الأمني المتأخرة مخاطر واضحة. وبدون جدول أعمال واضح لقطاع الأمن، فإن قضايا مثل إعادة الدمج وشرعية قوات الأمن والرقابة المدنية تتعرض للنسيان.[1]

المطلب الثالث: التدابير والمشاريع الموجه لمنطقة شمال مالي على المدى (القصير– المتوسط – الطويل)

في هذا المطلب سيحاول البحث تقييم مختلف التدابير والمشاريع التنموية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المدى القصير والمتوسط والطويل، ومدى التزام الأطراف بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق في هذا المجال، وقد وافقت عليها الأطراف وحددتها بموجب التعجيل في الختم عليها مع إعطاء أولوية لصالح السكان المتضررين أكثر في المناطق الشمالية.

ووفقًا **للملحق رقم (03)** من **اتفاق خارطة الطريق 2015**، فإن التدابير المؤقتة أو المشاريع الموجهة لشمال مالي على المدى القصير، تتمثل في أربعة جوانب وهي:

أولا– التعليم والتدريب: حيث يتم تنظيم العام الدراسي الجديد 2015 في جميع مناطق غاو وتمبكتو وكيدال، وتعزيز وظائف المطاعم المدرسية في 314 مدرسة من خلال توفير الأغذية والمعدات المناسبة. وكذلك وظائف المدارس عن طريق إعادة تأهيل المستوطنات المتضررة، والعمل على توظيف المعلمين وبناء وتجهيز أماكن التعلم المؤقتة، حشد المجتمعات وتوعيتهم بضرورة عودة الأطفال للمدارس، وبناء مراكز للتدريب المهني للنهوض بالزراعة والرعي في كل من كيدال، تمبكتو وغاو.[2]

ثانيا– الصحة: عن طريق محاولة تعزيز المرافق الصحية من خلال توفير المعدات الفنية والمنتجات الصحية، وإعادة تأهيل وتجهيز المرافق الصحية غير العاملة في مناطق غاو، تمبكتو وكيدال، توظيف العاملين الطبّيين ذوي العقود وتوفير الرعاية لهم وتحسين التغطية الصحية خلال فترة التدخل، تحسين إمكانية وصول الأشخاص إلى المرافق الصحية من خلال تغطية تكاليف رعاية المحتاجين مع تعزيز الاستراتيجيات المتقدمة في مجال الرعاية الوقائية والعلاجية من قبل الفرق المتنقلة، مع إنشاء نُظم للفحص وخاصة ذوي من يعانون سوء التغذية الحاد، والعمل على تشييد وتجهيز ثلاث مراكز محلية للصحة والمساعدة الاجتماعية في المناطق الثلاثة.

ثالثًا– الهيدروليكية: كإعادة تأهيل نقاط المياه كالآبار، و تأهيل الحفر في كل من كيدال وغاو، وتأهيل خزان جيّد في تمكبتو.[3]

رابعًا– انتعاش الاقتصاد المحلي: تقديم الدعم لاستعادة الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال إحياء أنشطة الزراعة الأسرية والمجتمعية، وتوزيع المدخلات الزراعية، تنظيم حملات التطعيم وعلاج المواشي

[1] Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, Op.cit., p. 26.

[2] « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », Op.cit., Annexe.03. p.25.
[3] Ibid, p.26.

وإنشاء أنشطة المولّدة للدخل لدى النساء والشباب في مجالات الزراعة وتربية الماشية والتجارة الصغيرة وصيد الأسماك والحرف اليدوية[1].

وفيما يخص التدابير متوسطة وطويلة المدى سيتم تنفيذ خطط خاصة لعدة سنوات للنهوض بالتنمية المستدامة في منطقة شمال مالي، حيث تندرج تحت تفعيل **إستراتيجية التنمية الريفية والأمن الغذائي والبيئة**، من خلال دمج الأعمال والإنتاج النباتي والحيواني ورفع القدرات الزراعية والتسويق للثروة الحيوانية المحلية، وكذلك دعم البرامج في إطار برامج الانتعاش الاقتصادي المحلي، بتشجيع الأنشطة والمشاريع الصغيرة لتعزيز الاقتصاد المحلي. أما فيما يتعلق **بتطوير الهياكل الأساسية** فيتم بإنجاز الطرق وإعادة تأهيل محطات الطاقة الشمسية وما إلى ذلك. ومن أجل **تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية** سيتم من خلال تعزيز الرعية للمناطق البدوية، ودعم المدارس وتوفير مناصب عمل، وتطوير المراكز الجامعية في المناطق الشمالية. أما فيما يخص **مجال الثقافة** فيتم إعادة تأهيل ودعم الخدمات الثقافية الإقليمية وتشجيع الأنشطة البحثية، وتعزيز الحوار بين الثقافات من خلال إحياء الأحداث الثقافية والمهرجانات الفنية.[2]

حسب الأمم المتحدة وبعد ستة أشهر من التوقيع على اتفاق السلام، وبعد انعقاد المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي في أكتوبر، واصلت البعثة المتكاملة وبعض المنظمات الحكومية تقديم مشاريع قصيرة المدى، من خلال آليات مرنة سريعة الاستجابة لتعزيز الأمن والسلم في في شمال مالي. وبزيادة البعثة المتكاملة دعمها للمجتمعات المحلية في الشمال، حيث قدّمت الدعم لحوالي 32 مشروع قصير المدى (سريع الأثر)، بتكلفة بلغت 1.3 مليون دولار، وشملت المشاريع الجديدة توفير مياه الشرب في كيدال، وتجديد مراكز الرعاية الاجتماعية في غاو، ومشاريع إعادة الإدماج الاجتماعي في تمبكتو.[3]

وفي بداية أكتوبر 2015 وفي إطار التحضير للمؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، سهلت الأمم المتحدة المشاورات التي يجريها مصرف التنمية الإفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي من أجل تقييم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية في المناطق الشمالية وذلك وفقا لاتفاق السلام **المادة 32**. ونفر سكان الشمال من استبعاد الاستراتيجيات الإنمائية للمناطق الشمالية. وعقب المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، فقد قدّم الشركاء الدوليين تبرعات تتّألف

[1] Ibid, p. 27.
[2] Ibid, pp. 28-32.
[3] بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الامم المتحدة، تقرير رقم: 1030 (2015/12/24)، ص.16.

من أنشطة قصيرة الأجل ترمي إلى تقديم مكاسب السلام وتحقيق الاستقرار، ودعم الانتعاش الاقتصادي وتعزيز الخدمات الاجتماعية وغيرها.[1]

على الرغم من دعم الاتجاه العام إلى إعادة فتح المدارس في الشمال إلاّ أن 12% من المدارس ظلت مُغلقة في المناطق الشمالية في بداية 2016، وحوالي 380000 طفل ما بين 7–15 سنة محرومين من مدارسهم، وزاد عدد إغلاق المدارس في تلك المناطق لتدهور الأوضاع الأمنية فيها. وكذلك إذا ما نظرنا في مدى الحصول على الخدمات الأساسية في شمال مالي، فقد ظل عدد المرافق الصحية المفتوحة محدودًا جدًّا، وقد قامت منظمة الصحة العالمية بإصلاح 186 مرفقا من بين 203 مرافق صحية في كل من تمبكتو، كيدال وغاو. وهكذا ظل النقص في الاستثمار في البنى التحتية العامة، مثل الآبار ومولدات الكهرباء، وزاد عدد المتضررين من انعدام الأمن الغذائي، وقد قدّمت أيضا منظمة الأغذية والتجارة دعما في المجال الزراعي لأكثر من 26000 أسرة في الشمال.[2]

وهكذا ظلت جهود الحكومة المبذولة لتسجيل تقدم في إعادة الخدمات الأساسية إلى الشمال تواجه عوائق عدة تتمثل في استمرار انعدام الأمن والافتقار إلى الهياكل الأساسية ومحدودية عدد المسؤولين الحكوميين الذين أعيد نشرهم في الشمال، بالإضافة إلى التأخر في إنشاء الإدارات المؤقتة. وواصلت البعثة المتكاملة في تقديم الدعم للسكان، لا سيما في المناطق الشمالية. كما استخدمت مشاريع سريعة وقصير الأجل لتقديم المساعدة منها توفير مياه الشرب ولوازم توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية لصالح المراكز الصحية المجتمعية في تلك المناطق، وكذلك من خلال دعم النساء في إيجاد سبل كسب العيش. وبقيت الجهود إلى منتصف سنة 2016 بتقديم المساعدة للحكومة المالية في حماية المواقع الثقافية والتاريخية في هذا البلد من الهجمات.

وقد زاد معدّل سوء التغذية في نهاية 2017 في كامل البلاد بنسبة 7 إلى 10%، وهذا ما جعله يتجاوز عتبة الطوارئ لمنظمة الصحة العالمية، وخلال عام 2017 ازداد انعدام الأمن الغذائي في المناطق الثلاثة الشمالية، وقد تم تقديم مساعدات غذائية من طرف برنامج الأغذية العالمي إلى 260.000 شخص من أصل 601.000 شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، بينما يُتَوقع أن تدهور الحالة الغذائية سيزيد في منتصف عام 2018 أثناء موسم الجفاف (جوان إلى نهاية أوت). وفي قطاع الصحة قّدمت منظّمة الأمم المتحدة للطفولة وشركائها علاجًا لإنقاذ حياة الآلاف من الأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد في الفترة الممتدة من سبتمبر إلى أكتوبر2017، وفي نفس الشهر في بداية العام المدرسي الجديد كانت هناك 582 مدرسة مُغلقة مقابل 500 مدرسة في جوان من نفس

[1] المرجع نفسه، ص. 17.

[2] بان كي–مون، " **تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 281، مرجع سابق، ص ص. 13. 14.

العام، وكان سبب إغلاق هذه المدارس ناجم عن حالة انعدام الأمن التي شملت تهديدات وهجمات مباشرة من المتطرفين في مناطق كيدال، تمبكتو وغاو الشمالية.[1]

الخاتمة:

نستنتج من هذه الدراسة أن النزاع شمال مالي قد أفرز في أواخر عام 2014 بوادر اتفاق سلام أدى في الأخير إلى التوقيع من طرف أطرف النزاع بصفة نهائية على خارطة طريق الجزائر في 20 جوان 2015، التي تبيّن من خلال القراءة التحليلية لمضمونها، بأنها تسعى إلى محاولة إيجاد حل دائم للنزاع لإرساء السلم والأمن في مالي عامة، والأقاليم الشمالية خاصة، وقد تزعمت الجزائر هذه الوساطة بإبرام الاتفاقية بين الحركات الأزوادية الموحدة والحكومة المالية، بدعم دولي وإقليمي، وقد جاءت هذه الاتفاقية وفقًا لما يتناسب مع متطلبات السكان في تلك المناطق، بالعمل على محاولة وضع استراتيجيات تنموية وأمينة من أجل النهوض بازدهار الأقاليم الشمالية المالية، من خلال إرساء قواعد المصالحة والعدالة وإعادة نشر وتنظيم القوات الأمنية المالية، والعمل على إصلاح القطاع الأمني بوضع تدابير ومشاريع موجهة لتلك المناطق على المدى القصير، المتوسط والبعيد. وقد لاقت خارطة طريق الجزائر قبولاً شبه كلي بين الحركات الأزوادية على غرار الحركات المعارضة لبنودها، فقد كانت أحكام هذا الاتفاق شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية، السياسية منها والأمنية. لكن في المقابل واجه هذا الاتفاق عدة صعوبات في مسار تنفيذ بنوده من طرف الجهات المعنية، ويظهر ذلك في انتهاكات وقف إطلاق النار من الجهتين، والأوضاع الأمنية غير المستقرة التي هي نتاج لاشتباكات الحركات بين بعضها البعض وتطفّل بعض الجماعات المسلحة غير الموقعة على اتفاق خارطة طريق 2015، ومهاجمتها للجيش المالي وبعثات الأمم المتحدة (MISMA/MINUSMA).

اتّضح أنّ توقيع اتفاق السلام لعام 2015 في الجزائر قد أعطى زخماً لعملية السلام في مالي وأوجد أملاً داخل البلد وخارجه وتنظيم مستقبل جديد وأكثر إشراقاً لمالي، وبعد أكثر من عام، تبيّن أنّ هذا الأمل لم يتحقق مجددا مع بدء العنف مرة أخرى، ووجود ديناميكيات صراع جديدة في ازدياد. كان هناك تركيز قوي على الجوانب السياسية والمؤسسية والأمنية من اتفاق السلام. وقد سيطرت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك تجميع المقاتلين السابقين، إلى جانب إعادة إنشاء الدولة في الشمال وإنشاء المؤسسات أقل ولم تظهر بعد نتائج ملموسة.

[1] أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، مرجع سابق، ص. 11.

ويمكن اعتبار خارطة طريق الجزائر لبناء السلم وحل النزاع في شمال مالي، متوافقة مع الأدبيات الخاصة ببناء السلم ومتوافقة مع متطلّبات السكان المحليين، إلاّ أنها تواجه إشكالات كثيرة ومُعقّدة أثناء التنفيذ على أرض الواقع والمتمثلة في عدم وجود قوة تساندها.

كما تبيّن أن خارطة طريق الجزائر تعتمد على إنهاء مختلف الخلافات التي تؤدي إلى النزاع، ومحاولة إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي أوجدتها هذه النزاعات، وخلق مجتمع يتم فيه حل الخلافات بين المجموعات الاجتماعية من خلال التسوية بدلاً من اللجوء إلى النزاع العنيف، وذلك ببناء التوافق في آراء واتجاهات كل الأطراف الفاعلة في النزاع.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. أنطونيو غوتيريس، "**تقريرعن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 1105 (26 ديسمبر 2017)،
2. بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم:732 (2015/09/22).
3. بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم:1137 (2016/12/30).
4. بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم : 498 (2016/05/31).
5. بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم : 819 (2016/09/29).
6. بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 16–04470 (2016/03/28).
7. بان كي–مون، "**تقرير عن الحالة في مالي**"، الامم المتحدة، تقرير رقم: 1030 (2015/12/24).
8. بان كي–مون، " **تقرير عن الحالة في مالي**"، الأمم المتحدة، تقرير رقم: 281.

باللغات الأجنبية

1. « Accord pour la paix et la réconciliation au mali issu du processus d'alger », 20 juin 2015, Art..

2. « **Mali : la paix venue d'en bas ?** », International Crisis Group, Rapport Briefing Afrique, n°115 (Bruxelles, 14 décembre 2015).
3. John Bosco Nizeimana, « The Malian Crisis: Multiple Actors with Diverse Interests and Values », Journal of Public Administration and Governance, Vol. 5, n^0. 3 (2015)
4. « Conflits : Mali »**, L'Institut malien de recherche-action pour la paix(IMARAP), accédé** (09/05/2018) https://www.peaceinsight.org/fr/conflicts/mali/peacebuilding-
5. organisations/interpeace-imrap/
6. Cecilia Hull Wiklund, Claes Nilsson, **« peace in Mali ? An analysis of the 2015 Algiers agreement and its implementation** », Ministry of Defence, project, no^0. A16104 (Swedish : Novembre, 2016).
7. Richard Reeve, **« Five strategic failures of the French intervention in Mali »,** The Broker Connecting worldsof knowledge, (Netherlands, 03 march 2015). Accessed (11/05/2018) http://www.thebrokeronline.eu/Blogs/Sahel-Watch-a-living-analysis-of-the-conflict-in-Mali/Five-strategic-failures-of-the-French-intervention-in-Mali